اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - ص.ب : 3800
فاكس : 3339227
هاتف : 3335852

المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر
التكامل العربي
في مجال انتاج المحاصيل الاستراتيجية
وتحقيق الأمن الغذائي العربي

اتفاقية الغات والمنظمة العالمية للتجارة واثرها على انتاج وتجارة المحاصيل في تونس

اعداد

الزميل : عبد الرحمن الشافعي

وزارة الفلاحة

الجمهورية التونسية

بيروت 8 - 11 / 9 / 1997

إتحاد المهندسين العرب
المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر للاتحاد
بيروت 8 – 11 /9/1997

إتفاقية الغات والمنظمة العالمية للتجارة
وأثرها على إنتاج وتجارة المحاصيل في تونس

عبد الرحمان الشافعي
وزارة الفلاحة – الجمهورية التونسية

أوت 1997

المحتوى

1 – مقدمة

2 – استعراض موجز للمبادئ العامة لإتفاقية الغات و المنظمة العالمية للتجارة

3 – جولة الأورغواي والإتفاق بشأن الزراعة

4 – تونس و الغات

5 – التأثير على تجارة و إنتاج المحاصيل الزراعية بتونس

1.5 – في مجال الإلتزامات

2.5 – في مجال الصادرات

3.5 – في مجال التوريد

6 – الإستنتاجات

1 – مقدمة

إنخرطت تونس في الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) سنة 1990 . ومع نهاية المفاوضات جولة الأوروغواي إنخرطت تونس في المنظمة العالمية للتجارة التي أحدثت سنة 1994 وأصبحت تعوض الإتفاقية العامة.

ومن بين الإتفاقيات التي يشملها عمل المنظمة العالمية للتجارة هنالك إتفاقيتين تهم القطاع الفلاحي مباشرة:

- الإتفاق الخاص بالفلاحة ،
- الإتفاق الخاص بإجراءات الصحة الحيوانية والنباتية.

ينص الإتفاق الخاص بالفلاحة على تحويل جميع التدابير الحمائية الغير الجمركية إلى تعريفات جمركية مع التخفيض فيها تدريجيا خلال 10 سنوات بنسبة 24٪ بالنسبة للدول النامية (36٪ بالنسبة للدول المتقدمة) . كما ينص على تخفيض إعانات التصدير بين سنة 1995 و 2000 بنسبة 36٪ من نفقات الميزانية وبنسبة 21٪ من كميات الصادرات المدعمة . كما ينص على تخفيض الدعم المحلي الذي من شأنه أن يخل بالمعاملات التجارية.

وينص الإتفاق الخاص بتدابير الصحة الحيوانية والنباتية بالخصوص على أن المواصفات الموضوعة من طرف الحكومات ينبغي أن تكون مطابقة للمواصفات العالمية التي توصي بها المنظمات المختصة.

وحسب هذه الإتفاقيات تتمثل الإلتزامات التي يتعين إحترامها عند تطبيق السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتنمية الفلاحية في:

- تحرير التجارة الخارجية وعدم اللجوء إلي الإجراءات الغير الجمركية (رخص التوريد، التحديد الكمي للواردات ، توظيف معاليم جمركية إضافية).
- فتح حصص تعريفية أمام واردات بعض المنتجات الموردة بصفة مستمرة في إطار الوصول العادي للأسواق توظف عليها معاليم جمركية مخفضة.
- الإقتصار على المعاليم الديوانية المثبتة كآلية لحماية الإنتاج.
- التخفيض في الدعم الداخلي المقدم للإنتاج الفلاحي.
- التخفيض في الدعم المقدم لصادرات المنتجات الفلاحية

بعد التعرض إلى المبادئ العامة لإتفاقية الغات وتحليل الإلتزامات المتولدة عن جولة الأوروغواي نحاول في هذا التقرير تحديد مدى تأثير نتائج هذه الجولة على سياسة التنمية الفلاحية في تونس الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعظيم مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الإقتصادي وتنمية الصادرات .

2 – استعراض موجز للمبادئ العامة لإتفاقية الغات و المنظمة العالمية للتجارة

على الرغم من أن الإتفاقية العامة هي وثيقة طويلة ومعقدة إلا أنها ترتكز على مجموعة مبادئ أساسية وهي :

أ – التجارة دون تمييز

وهو المبدأ الأول المتجسد في البند الشهير المعروف بالبلد الأكثر رعاية وهو يعني أن التجارة يجب أن تتم على أساس عدم التمييز، فالأطراف المتعاقدة ملزمة بمنح بعضها البعض معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك التي تمنحها لأي بلد آخر في تطبيقها لرسوم وحقوق الإستيراد والتصدير. أي أنه يجب على كل بلد أن لا يمنح أي بلد آخر

أي ميزات خاصة أو تمييز ضده، أي أن الجميع يجب أن يتساوى بالتعامل ويتمتع بفوائد أي تخفيضات للحواجز الجمركية.

ب – الحماية من خلال التعريفة الجمركية

أما المبدأ الأساسي الثاني، فيقوم على أساس أن حماية المنتوج المحلي يجب أن تأتي عبر التعريفة الجمركية وليس عبر أي تدابير تجارية أخرى، هذا المبدأ يهدف إلى جعل حدود الحماية واضحة.

ج – القاعدة المستقرة للتجارة:

يمكن الحصول على قاعدة مستقرة وقابلة للتوقع للتجارة عبر تقييد معدلات التعريفة الجمركية والتي يتم التفاوض في شأنها من قبل الأطراف المتعاقدة.

فالمواد المقيدة مذكورة بالنسبة لكل بلد في جداول التعريفة الجمركية التي تشكل جزءا مكملا للإتفاقية العامة. وعلى الرغم من وجود تدابير إحتياطية تجيز إعادة التفاوض حول التعريفات المقيدة، إلا أن العودة إلى معدل تعريفة أعلى غير مرغوب فيه، إنطلاقا من الشرط بأن أي زيادة يجب أن يقابلها تعويض.

د – القيود الكمية على الواردات:

يشكل المنع العام للقيود الكمية أحد الأحكام الأساسية لإتفاقية الغات التي أسست في وقت كان فيه إستخدام هذه القيود واسع الإنتشار، وربما كانت العائق الأكبر في وجه التجارة الدولية. أما الآن فإن القيود أصبحت أقل إنتشارا بين البلدان المتقدمة، ولو أنها مازالت تؤثر بشكل خاص على تجارة السلع الزراعية والنسيجية والحديد ومنتجات أخرى ذات إهتمام تصديري للبلدان النامية.

هذا ويسمح بإستخدام القيود الكمية ضمن إستثناء رئيسي لقانون الحظر العام للغات عند مواجهة صعوبات في ميزان المدفوعات وحتى في هذه الحالة الإستثنائية يجب أن لا تتجاوز القيود الكمية الحدود الضرورية لحماية ميزان المدفوعات وتخفيضها تدريجيا إلى أن تزول مع زوال الحاجة إليها.

ه- الترتيبات التجارية الإقليمية:

إن ترتيبات التجارة الإقليمية التي توافق بموجبها مجموعة من الدول على إلغاء أو تخفيض الحواجز أمام مستوردات بعضها البعض، والإتفاقية العامة تسمح بإقامة مثل هذه التجمعات إستثناءا من قانون الدولة الأكثر رعاية، شريطة أن تطبق معايير صارمة معينة. حيث أن الهدف من هذه القوانين هو التأكد من تأمين الحواجز أمام التجارة مع العالم الخارجي.

3 - جولة الأورغواي والإتفاق بشأن الزراعة

إن التخفيض للتعريفة الجمركية والحواجز الأخرى للتجارة هو هدف أساسي بالنسبة للإتفاقية العامة و يمثل أهم عنصر في المناقشات والتفاوض حول التجارة. فقد كان هذا الهدف موضوع سبع جولات كاملة لمفاوضات متعددة الجوانب في الغات أولها في جنيف عام 1938، وفي فرنسا عام 1939 ، وفي توركما في أنقلترا عام 1959 وفي جنيف (1949-1965) وهي جولة (ديلون) وجولة (كنيدي) في جنيف ما بين 1949 و1964، رجولة طوكيو (1973 -1979) وقد عقدت في جنيف ولكن سميت كذلك لأن الإعلان عن بدءها تم أثناء إجتماع وزاري إنعقد في العاصمة اليابانية في عام 1973. أما الجولة الثامنة الأخيرة (جولة الأوروغواي) ، فقد أعلن عن بدئها في (بونتادل أست) في الأوروغواي في جويلية من عام 1986 و أختتمت في 15 /4 /1994 بمراكش بالإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة.

و نظرا لأهميتها نذكر أن مباحثات جولة طوكيو توصلت إلى إتفاقيات شملت إطار قانوني معدل خاص بسلوك التجارة العالمية يشمل الإعتراف بالتعريفة التفضيلية وبالمعاملة غير التعريفية بين ولصالح البلدان النامية ، وتغطي الإتفاقيات أيضا الإجراءات غير التعريفية كالإعانات والتدابير التعويضية، العوائق الفنية للتجارة، المشتريات الحكومية، التقييم الجمركي، إجراءات ترخيص الإستيراد، وتعديل قانون الغات لسنة 1967 الخاص بمحاربة الإغراق .إلى جانب التوصل إلى تخفيض التعريفة الجمركية على الآلاف من المنتجات الصناعية والزراعية، وقد تم وضع هذه التخفيضات حيز التنفيذ تدريجيا على مدى ثمانية سنوات، إنتهت في عام 1987، وبلغت قيمة التجارة المتأثرة بالتخفيضات التعريفية المطبقة على مبدأ الدولة الأكثر رعاية وعلى تقيدات معدلات التعريفة السائدة بما يزيد على 200 مليار دولار أمريكي.

وهدفت مفاوضات جولة الأوروغواي إلى تحرير أكثر وتوسيع التجارة الدولية وتقوية دور الغات وتحسين نظام التجارة المتعددة الجوانب. كما هدفت المفاوضات إلى رفع مقدرة الغات على الإستجابة لمتغيرات المناخ الإقتصادي الدولي وتشجيع التعاون في تقوية العلاقة المتبادلة بين التجارة والسياسات الإقتصادية المؤثرة على النمو والتطور.

على أن يتم تجميد أي تدابير تجارية جديدة تتناقض مع الإلتزامات بموجب إتفاقية الغات و التخلص التدريجي من التدابير الجارية والمناقضة لإحكام الغات، وتم التفاوض خلال هذه الجولة خاصتا على البنود التالية:

-التعريفة الجمركية

-التدابير غير التعريفية

-المنتوجات والملابس

-الزراعة

-إجراءات الوقاية

-تسوية النزاعات

-الجوانب التجارية لحماية الممتلكات الفكرية

-تدابير الإستثمار التجاري

-عمل نظام الغات

ففيما يتعلق بالفلاحة في جولة الأوروغواي فقد دارت المفاوضات حول أربعة عناصر رئيسية وهي : إتفاق أساسي يكمله إتفاق بخصوص وضع تعهدات ملزمة محددة بشأن الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي والتنافس على التصدير (الإعانات) ، وقرار بشأن التدابير الصحية العامة والصحة النباتية ، وإعلان بشأن تدابير مساعدة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

ففيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق ، تمثلت الإلتزامات في تحويل جميع التدابير غير الجمركية إلي تعريفات جمركية . مع إخضاع جميع التعريفات المترتبة على ذلك إلي جانب جميع الرسوم الجمركية القائمة ، لتخفيض نسبته ب- 36٪ بين 1995 وعام 2000 ، وسوف تكون جميع الرسوم الجمركية الزراعية مثبتة في القات . وفي حال حدوث زيادة سريعة في الواردات أو تصدير صادرات بأسعار أدنى من مستوى معين ، فإن بمقدور البلدان المستوردة أن تفرض رسوما إضافية بموجب بند خاص يتعلق بالضمانات والإجراءات الوقائية. أما الفرص الحالية للوصول إلى الأسواق فيلزم الحفاظ عليها . وحالة عدم وجود واردات هامة في الوقت الراهن ، يقرر حد أدنى لفرص الوصول إلي الأسواق بنسبة 3٪ من الإستهلاك المحلي ثم تزاد هذه النسبة إلى 5٪ بحلول عام 2000.

وتقسم تدابير الدعم المحلي إلى سياسات الدعم المخل بالمعاملات التجارية (السياسات الصفراء) والسياسات التي لها ، على أقصى تقدير ، تأثير أدنى على التجارة

(؛السياسات الخضراء" أو سياسات ؛العلبة الخضراء") . وتخضع السياسات الصفراء ، وحدها لإلتزامات التخفيض . وتشمل "العلبة الخضراء" مجموعة واسعة من تدابير الدعم، بما في ذلك مثلا ، الخدمات الحكومية العامة في ميادين البحث ومكافحة الأمراض ، والبنية الأساسية ، وحماية البيئة ، والأمن الغذائي.

ويعبر عن إلتزامات الحد من السياسات "الصفراء" في صيغة الإجمالي للدعم، الذي يحتسب فيه كلفة جميع أشكال الدعم الخاضع للتقليل والمقدم لكل منتوج زراعي. وسوف يخفض دعم السياسات الصفراء بنسبة 20٪ بين 1995 و 2000 ، بالمقارنة مع فترة الأساس 1986–1988.

ويتضمن نص الإتفاقية قائمة بإعانات التصدير الخاضعة لإلتزامات التخفيض وسوف تنفذ بين 1995 و 2000 التخفيضات التي ستبلغ نسبتها 36٪ من نفقات الميزانية و 21٪ من كميات الصادرات المدعومة بالمقارنة مع فترة الأساس 1986–1990 . وسوف يكون هناك– أيضا تعهد بعدم العمل ، أو العمل مجددا ، بإعانات الصادرات للمنتجات التي لم تكن تمنح صادراتها إعانات خلال فترة الأساس.

وسوف يعفى أقل البلدان نموا من جميع الإلتزامات بالتخفيض . وتبلغ إلتزامات بقية البلدان النامية الأخرى من التخفيض مستوى أقل من إلتزامات البلدان المتقدمة ، وهي تحديدا لا تقل عن ثلثي التخفيضات المذكورة أعلاه . كذلك فإنه يمكن تمديد فترة التنفيذ إلى فترة أقصاها عشر سنوات.

وإعترافا بحاجة البلدان النامية إلي تشجيع التنمية الزراعية والريفية ، تعفى هذه البلدان من إلتزامات التخفيض فيما يتعلق بإعانات المدخلات وإعانات الإستثمار المتاحة عموما.

ومن المعروف أن البلدان أقل نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية قد تعانى ، خلال فترة تنفيذ إلتزامات الغات ، آثارا سلبية فيما يتعلق بإمدادات الواردات من الأغذية التي تتم بشروط معقولة . ويتجلى ذلك بصورة خاصة بالنظر إلى إنخفاض مستويات إعانات الصادرات . وعليه فإن هنالك- إعلانا خاصا يبين الأهداف المتعلقة بتوفير المعونة الغذائية ، وتوفير الأغذية الأساسية بشكل هبات كاملة ومعونة للتنمية الزراعية . ويشير الإعلان أيضا إلى إمكانية تقديم المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك- الدولي فيما يتعلق بالتمويل قصير االمدى للواردات الغذائية التجارية.

ويتعلق الإتفاق الخاص بالصحة و الصحة النباتية بتطبيق التدابير المتعلقة بالصحة العامة والصحة النباتية ، أو بعبارة أخرى النظم المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات .ويقر الإتفاق بحق الحكومات في إتخاذ تدابير بشأن الصحة العامة والصحة النباتية ، لكن هذه التدابير ينبغي أن لا تطبق إلا في إطار الحد اللازم لحماية حياة الإنسان والحيوان والنبات ، وينبغي أن لا تميز ، بشكل تعسفي أو غير مبرر بين الأطراف المتعاقدة.

وبغية موالمة التدابير المتصلة بالصحة العامة والصحة النباتية على أوسع نطاق ممكن ، تشجع الأطراف المتعاقدة على إرساء تدابيرها على معايير ومبادئ توجيهية وتوصيات دولية حيثما وجدت . ويمكن للأطراف المتعاقدة أن تسن تدابير بالإعتماد على معايير أرقى إذا كان هنالك مبرر علمي لذلك أو إذا جاء ذلك نتيجة لقرارات منسجمة تتعلق بالأخطار وتستند إلى التقييم الملائم لها . ويحدد الإتفاق الإجراءات والمعايير الهادفة إلى تقييم هذا الخطر.

4 – تونس و الغات

إنضمت تونس رسميا إلى الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في سنة 1990 ، وكانت قبل هذا التاريخ عضوا ملاحظا و يأتي هذا الإنضمام كتتويج للمجهودات التي بذلتها تونس منذ تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي الذي أقر مبدأ تحرير الإقتصاد وذلك– حتى تواكب تونس التحولات التي تشهدها الساحة العالمية في خصوص إعتماد إقتصاد السوق كقاعدة أساسية للتعامل في المبادلات التجارية.

وكانت تونس ترمي إلي تحقيق ثلاث أهداف رئيسية عند إنضمامها إلي هذه الإتفاقية وهي:

- تطوير صادراتنا في الأسواق الخارجية وذلك– بالتمتع بمبدأ البلد الأكثر رعاية
- تنويع مبادلاتنا مع باقي دول العالم.

أما إلتزامات تونس في إطار هذه الإتفاقية فإنها تمثلت أساسا في تثبيت (CONSOLIDATION) ما يقارب من 990 تعريفة جمركية منها 77 تعريفة تهم القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية ، ويعني هذا أن تونس لا يمكنها الترفيع في النسب المثبتة إلا بالرجوع إلي الأطراف المتعاقدة.

وتخص القائمة المثبتة بالنسبة للقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية المواد التالية : البقر الحلوب ، لحم البقر ، لحم الأغنام ، الحليب المسجوق ، الياغورت ، الجبن ، الحبوب ، الزيوت النباتية والدخان.

وتراوح الآداء الجمركي المتثبت آن ذلك بين 17٪ و 34٪ حسب المواد ، وقد وجب الأخذ بعين الإعتبار هذا التثبيت في عرض تونس في جولة الأوروغواي.

على إثر الإتفاق الحاصل في 15 ديسمبر 1993 بخصوص إنهاء مفاوضات جولة الأوروغواي ، تقدمت تونس بعرضها الذي شمل الوصول إلي الأسواق والدعم الداخلي، في حين أن التنافس على التصدير لم يتم فيه تقديم أي تعهد.

في خصوص الوصول إلى الأسواق : تعهدت تونس بتحويل كل الإجراءات غير الجمركية إلي تعريفات جمركية (شهادة التوريد ، الآداءات الموظفة على الواردات، التحديد الكمي ...) ويعني هذا أن نظام التجارة الخارجية سوف لن يعتمد في المستقبل على هذه الإجراءات ، وإنما على التعريفة الجمركية فقط ، ويهم هذا الإجراء بالخصوص المنتوجات الزراعية ومنتوجات الصناعات الغذائيةالتالية : لحوم الأبقار ، لحوم الأغنام ، مسحوق الحليب ، الزبدة ، الأجبان ، اللوز و مصبرات الطماطم...

وبعد تحويل هذه الإجراءات إلى تعريفة جمركية ، فإنه يتعين إضافتها إلى المعلوم الجمركي ثم تثبيتها والتخفيض فيها بنسبة 24٪ على إمتداد 10 سنوات.

أما المنتوجات الأخرى التي لا تخضع إلي إجراءات غير جمركية (المحررة عند التوريد) فإنه تم تثبيت المعاليم الجمركية الموضفة عليها في المستويات التالية:

- 75% *بالنسبة لبعض المنتوجات كالقهوة، الشاي، لحوم الدجاج، الشعير، الزيوت النباتية ، المعجون ، محضرات الأطعمة ، التبغ...
- 100% *بالنسبة للزبدة ، الأجبان ، القمح اللين ، السكر ، الخضر المحضرة ، معجون الطماطم ، المياه المعدنية ، النخالة...
- 150% *الخضر، الموز، العنب، الغلال المجففة، فرينة القمح، العجن ، الأزهار
- 175% *الحنة ، شعر نباتي (كرينو)
- 200% *التمور ، القوارص ، التفاح ، الإجاص ، المشمش...

وتجدر الإشارة أنه عند تحديد هذه المستويات تم الأخذ بعين الإعتبار خصوصية كل منتوج وضرورة حمايته حماية كافية من المنافسة الخارجية . كما تم التنصيص في هذا العرض على إمكانية لجوء تونس إلي إتخاذ بعض التدابير للحد من الواردات في حالة حدوث زيادة سريعة في الكميات الموردة أو عند توريد منتوجات بأسعار أدنى من أسعار معينة

في خصوص الدعم الداخلي : تعهدت تونس بالتخفيض في المنح التي تتمتع بها بعض المواد الفلاحية والتي من شأنها أن تخل بالمبادلات التجارية مثل : دعم مستلزمات الإنتاج والأسعار المحددة عند الإنتاج من قبل الدولة وذلك بنسبة 13.3٪ على مدى 10 سنوات . وتهم هذه الإجراءات المنتوجات التالية : الحبوب ، الحليب ، زيت الزيتون ، اللفت السكري ، القوارص ، الطماطم ، البطاطا ، لحم البقر ، لحم الدجاج.

ولم يتم التعرض إلي الإجراءات الأخرى التي تقدمها الدولة إلى القطاع والتي تتعلق بنسبة الفائدة التفاضلية والحوافز الأخرى لأن تونس تعتبر هذه التشجيعات تندرج ضمن الخطة الشاملة للتنمية الجهوية والريفية.

في خصوص الدعم المقدم للصادرات فهو لا يكاد يذكر ويقدم في شكل دعم نقل المنتوج الفلاحي والنهوض بصادراته وهي أنواع من الدعم مسموحا بها في إطار الإتفاقية الخاصة بالفلاحة.

5 – التأثير على تجارة و إنتاج المحاصيل الزراعية بتونس

1.5 – في مجال الإلتزامات:

أ– الوصول إلي الأسواق:

إعتبارا إلى أن المعاليم الجمركية تم تثبيتها في سنة 1995 فهذا يعني أن تونس لن تستطيع في المستقبل الترفيع في هذه المعاليم كما أنه سوف لن تلجأ إلى التدابير غير الجمركية (شهادة توريد ، الآداءات الموظفة على الواردات ...) ، وعليه فإن الحماية للمنتوج المحلي سوف لن تكون مستقبلا إلا عبر المعلوم الجمركي.

وكتنفيذا لإلتزامات تونس فيما يتعلق بالوصول العادي للأسواق(Accès courant) يتم فتح حصص تعريفية بالنسبة للحبوب ، ولحم البقر ولحم الضأن والحليب المجفف والسكر واللوبية والزبدة والجبن مع العلم أنه يتم العمل بمعاليم ديوانية منخفضة (المعمول بها خلال فترة 86–88) وذلك بعد ما تم وضع آليات التصرف في الحصص وتوزيعها على الموردين. وتتكون هذه الحصص كالآتي:

المنتوج	الحصة بالطن	الرسم الجمركي المخفض(%)	الرسم الجمركي العادي(%)
الحيوانات الحية للذبح	3000	27	150
لحم البقر	8000	27	100
لحم الضأن	380	27	250
الحليب المجفف	20000	17	220
الزبدة	4000	35	160
الجبن	1500	27	150
اللوبية	1300	27	100
القمح الصلب	300000	17	95
القمح اللين	600000	17	95
الشعير	200000	17	90
السكر	100000	15	190

ب- الدعم الداخلي:

يتحتم في هذا الشأن السهر على ملائمة التشجيعات المقدمة إلي الفلاحين للترتيبات الخاصة بالبلدان النامية التي تسمح لهم بتقديم بعض أشكال الدعم المرخص فيها ، هذا إلى جانب ضرورة إدماج الفلاحين في الدورة الإقتصادية لأن القاعدة الأساسية في المبادلات التجارية سترتكز على السوق وبالتالي فإنه يتعين على المنتجين تكييف أنماط إنتاجهم طبقا للمعطيات الإقتصادية الجديدة.

بخصوص الإلتزامات ، نشير إلى أن المجهودات التي قامت بها تونس منذ تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي والمتعلق بالتخفيض التدريجي في الدعم المقدم لمستلزمات الإنتاج ومراجعة الأسعار عند الإنتاج تعتبر إيجابية لأنها تساعد على إحترام هذه التعهدات دون عناء.

هكذا فإن إلتزامات تونس فيإطار الغات و المنظمة العالمية للتجارة إن تملي تفتح السوق التونسية على الأسواق الخارجية فلا يجب إعتبار هذا التفتح مجازفة بل فرصة لحث المتدخلين على تحسين الإنتاجية و القدرة التنافسية للفلاحة التونسية والتأقلم مع تحوّلات المحيط العالمي. حيث إنّ الفلاحة التونسية عرفت إستقرارا بعد فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي الفلاحي و هي قادرة حاليا على الإستجابة لمتطلبات تحرير المبادلات الفلاحية و أن تتفاعل بنجاعة مع سياسات التشجيع أكثر من أي وقت مضى مما يمكن من دعم الأمن الغذائي وبلوغ الإكتفاء الذاتي في بعض المواد الأساسية التي نمتلك فيها ميزة تفاضلية أهمّها الحبوب، الزيت، الحليب، اللحوم، منتوجات البحر و المنتوجات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع إذ ستتحسن الجدوى الإقتصادية للنشاطات الفلاحية المنتجة لهذه المواد وبالتالي يمكن الزيادة في إنتاجها.

2.5 – في مجال الصادرات:

نظرا إلى أن النفقات المخصصة لدعم الصادرات وكذلك الكميات المصدرة والمدعومة ستخفض بنسبة 36٪ و 21٪ على التوالي ، فإن المنتوجات الفلاحية التي لنا فيها ميزة تفاضلية هامة مثل زيت الزيتون والقوارص والباكورات وبعض منتوجات الصناعات الغذائية ، ستتمكن من قدرة تنافسية أكبر وسيفسح لها مجال أوسع لدخول أسواق خارجية أخرى من خلال الفضاءات الإقتصادية الجديدة التي سيسمح بها الغات.

وهذا المجال الأوسع يتطلب حتما إنتهاج إستراتيجية تسويق تأخذ بعين الإعتبار هذه المعطيات الجديدة و الإستفادة من تراجع الصادرات المدعمة خاصة وأننا سنجد أمامنا ما يقارب من 130 سوقا عالمية تتنافس 130 فيها.

فبالنسبة لصادرات زيت الزيتون في تونس الذي تبلغ قيمتها معدل 220 مليون دينار سنويا ينتظر أن تنزل كمية صادرات زيت الزيتون المدعمة من طرف الإتحاد الأوروبي من 148000 طن إلى 110000 طن في حدود سنة 2000 أما قيمة الدعم فستنزل من 86 مليون وحدة أوربية إلى 55 مليون وحدة أوربية ويعني هذا أن الدعم المباشر للتصدير سينزل من 580 إلى 500 وحدة أوربية للطن وفي هذا دعم للقدرة تنافسية وفرصة للزيادة في الصادرات .

ويمكن إجراء نفس التحليل لعدد من المنتوجات الأخرى كبعض مصبرات الخضر و الغلال للوصول لنفس النتيجة وهذا يعني إنّ التوجه العام منذ المصادقة على إتفاقية الغات في دورة الأوروغواي المتمثل في دعم الشفافية على مستوى التجارة الدولية و الحدّ من السياسة الحمائية المتوخات من طرف العديد من البلدان، يعطي فرص جديدة للفلاحة التونسية لإكتساب و دعم الميزات التفاضلية حيث يمكن أن تتطوّر منتوجات جديدة و أن تتحسن

القدرة التنافسية من خلال الحدّ من المعوقات و فتح وتوسع الأسواق لهذا وجب الإهتمام بصفة خاصة بالمنتوجات التي لنا فيها تقاليد تصدير كزيت الزيتون، منتوجات البحر، تمور، قوارص، خمور والمنتوجات التي تتوفر فيها فرص هامة للتصدير كالباكورات، منتوجات بيولوجية، زهور، مستحضرات غذائية.

3.5 – **في مجال التوريد** بخصوص التوريد هنالك إنعكاسان محتملان:

أولا : نظرا إلى أن تونس قد ثبتت جل المعاليم الجمركية للمنتوجات الفلاحية في مستويات مرتفعة (من 60٪ إلى 200٪) فإن المنتوجات الموردة ستوظف عليها هذه النسب وهو ما سيؤدي إلى إرتفاع في أسعارها عند الإستهلاك- ، غير أن هذه الوضعية يمكن تجاوزها بوضع آليا ت لمتابعة مستوى تزويد السوق الداخلي والتصرف في حصص من الواردات يتم تمتيعها بالتخفيض في مستوى المعاليم الديوانية .

ثانيا : هنالك إمكانية إرتفاع أسعار الشراء للمواد المستوردة وذلك إعتبارا إلى أن الدعم الداخلي والنفقات الخاصة بالصادرات وكذلك الكميات المدعومة ستخفض في هذه الحالة فإن البلدان المستوردة للمنتوجات الأساسية مثل الحبوب والزيوت واللحوم والحليب قد تعاني آثارا سلبية من جراء هذه التدابير ، وفي هذا الخصوص ، تم الإتفاق في نطاق "الغات" على إعلان خاصة بهذه البلدان يبين الأهداف المتعلقة بتوفير المعونة وبتقديم التمويلات قصيرة الأجل اللازمة لشراء هذه الواردات.

غير أنه لم توضع بعد الصيغة التنفيذية لهذا الإعلان بالرغم من التأكيد على هذه المسألة في مؤتمر سنغفورة الأخير، حيث لم تقتنع الدول و المؤسسات المالية الدولية المانحة بضرورة وضع آليات جديدة خاصة بنتائج جولة الأورغواي وتأكد أن لها العديد من الآليات لإعانة الدول التي تجابه صعوبات مالية .

وقد توصلت مختلف الدراسات الدولية حول أثار تحرير تجارة المنتوجات الزراعية إلى توقع إرتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية الأساسية . و إن تفاوتت التقديرات من دراسة إلى أخرى وتناقضت التوقعات بالنسبة لنفس المنتوج، فهي تتوقع إرتفاعا بنسبة تتراوح بين 5 و 15 في المائة.

وبالرجوع إلى هيكلة تجارة المنتوجات الزراعية بتونس المنتظرة في حدود سنة 2001 ، وحيث تمثل واردات القمح اللين والذرة الصفراء و الزيوت الغذائية والسكر 75 في المائة من قيمة الواردات فإن إنعكاس إرتفاع الأسعار العالمية على قيمة الواردات يمثل زيادة في قيمة الواردات تتراوح بين 12 و 37 مليون دينار أي ما يمثل ما بين 3 و 8 في المائة من قيمة الواردات.

آثار الزيادات المتوقة في أسعار التوريد عل قيمة الواردات

المنتوج	حاجيات التوريد في حدود سنة 2001	معدل أسعار التوريد 92-93	الزيادة في قيمة الواردات حسب فرظيات نسبة إرتفاع الأسعار العالمية – مليون دينار		
	ألف طن	دينار/ الطن	5%	10%	15%
القمح اللين	700,0	123,0	4,3	8,6	12,9
الذرة الصفراء	400,0	90,0	1,8	3,6	5,4
السكر	210,0	267,0	2,8	5,6	8,4
الزيوت الغذائية	160,0	426,0	3,4	6,8	10,2
المجموع			12,3	24,6	36,9

6 – الإستنتاجات

يستنتج من التحاليل السابقة أن تأثير نتائج جولة الأوروغواي على القطاع الزراعي بتونس مرتبط بقدرة القطاع على التأقلم مع المحيط العالمي حيث لا ينتظر أن تتغير سياسة التنمية الفلاحية الحالية خاصة بعد ما نفذت تونس برنامج الإصلاح الهيكلي، كما أنه لا ينتظر ظهور مزاحمة للمنتوجات الزراعية المحلية بعد ما تم تصعيد المعاليم الجمركية . غير أن الإتفاق الحلي بشأن الفلاحة هو وقتي إذ ينتظر أن يرجع موضوع الفلاحة لمائدة التفاوض إبتداءا من سنة 2000 أي بعد إنقضاء فترة التنفيذ (1995–2000) بالنسبة للدول المتقدمة. و من بين أهم المواضيع التي سيتم طرحها من طرف بعض الدول التي تعتبر نفسها لا تقدم دعما للتصدير (بلدان أمريكا اللاتينية و زيلندا و أسترليا)، المطالبة بإلغاء دعم الصادرات الذي تقدمه الدول المزاحمة مثل دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. كما ينتظر إدخال إلتزامات جديدة بشأن تخفيض مستوى المعاليم الجمركية. و في هذا الإطار قد تكون الإنعكاسات ذات أهمية أكبر و يتعين الإستعداد من الآن لإعداد القطاع الفلاحي لمتطلبات تحرير أكبر لأسواق المنتجات الزراعية.